جهود المملكة العربية السعودية في إدارة التراث العمراني

د. عبد الناصر بن عبد الرحمن الزهراني
إدارة موارد التراث والإرشاد السياحي
كلية السياحة والآثار
جامعة الملك سعود

المقدمة

يعدّ التراث ثروة حضارية وثقافية فيه كثير من القيم والأفكار والتقاليد، التي تراكمت عبر القرون، وفيه تجارب إنسانية ثرة ومتنوعة، فهو يمثل هوية الشعوب والأمم. ومن هذا المفهوم كان لابد من التمسك بأصالته وعراقته والمحافظة عليه. والتراث هو التاريخ المادي والمعنوي، والمرآة الحقيقة لأية حضارة. فعلاقة الإنسان بالتراث علاقة عضوية تمثل هويته وجذوره الثقافية، وترتبط في وعيه بأبعاد حضاريه، وتاريخية، ومعمارية، ودينيه، واجتماعية، وسياسية، وفنية، على حد سواء. حيث للتراث في حياة الأمم والشعوب العديد من المدلولات والمعاني المبنية على التوازن بين معطياته التاريخية والمعاصرة.

والتراث يجسد ثقافة الفرد، والجماعة، والمجتمع، والأمة، فهو المعبر الصادق عن الانجازات الفكرية والثقافية والحضارية المحلية والأممية.

والتراث يمثل محور حياة الشعوب، فماضي أي أمة تراثها وحضارتها، وأي انقطاع للماضي يؤثر سلباً على الحاضر والمستقبل. فشواهد ومعالم التراث المعمارية، المتجسدة في المباني والمدن التاريخية والمواقع الأثرية، تمثل الرمز المادي الذي يجسد تاريخ الأمم وتراثها الحضاري والعمراني بأبعاده التاريخية، والثقافية، والجمالية، والفنية، المؤثرة في وجدان الشعوب. فالتراث بصورة عامة، والتراث العمراني خاصة، يشكل المعين والمنبع الذي تستقي منه الأجيال ثقافتها، وخصائصها، وانتمائها الحضاري، مما يعزز هويتها الثقافية.

ولأهمية التراث في حياة الأمم فقد سعت كثير من الدول للإبقاء إلى الصلة بتراثها؛ وذلك لأهمية هذا التراث العمراني والتاريخي في صناعة المستقبل واستشرافه. كما عملت كثير من الدول أيضاً على إنتاج وتبني الكثير من الاستراتيجيات والخطط والبرامج والسياسات الداعمة لحمايته والحفاظ عليه. ولهذا فإن قضية الحفاظ على التراث تمثل مكاناً متقدماً في سياق القضايا الثقافية، التي تهم دول العالم.

فيعد الحفاظ على التراث والاهتمام به إيماناً من أن الجديد ينبثق عن القديم ويكون بذلك قاعدة ونقطة انطلاق لبناء الحاضر واستشراف المستقبل. فالتخلي عن التراث يعني بكل بساطة

التخلي عن الماضي والجذور وقطع الأصالة والنيل من التأصيل، والذي لا يكون بالنقل والاستنساخ والتقليد، بل من خلال الفهم والإدراك العميق لمفاهيم ومضامين الأصالة، ومن ثم تطبيقاها بما يتواءم مع العصر، حيث ينال العصر والمعاصرة ذات التقدير الذي يحظي به التراث فلابد من الارتباط بالأصل، والتواصل مع روح العصر.

إن الفكرة المعاصرة لمفهوم التراث العمراني تشير إلى وجود أكثر من وجهة نظر حول التراث العمراني. تشير الوجهة الأولى إلى التنكر لهذا الموروث والخجل منه، رابطاً التطور المعاصر بضرورة إزالته والاحتفاظ الوثائقي به. أما وجهة النظر الأخرى فترى، ما يمكن وصفه بالتقديس، والحفاظ عليه دون تغيير. وبين الوجهة الأولى (الإزالة) والثانية (الحفاظ) يمكن اتخاذ العديد من المواقف التي تجمع بين الحفاظ والإزالة لمواقع دون آخر، وأيا كان الوضع لابد من معرفة هذا التراث ورصده وتوثيقه وذلك لأهمية هذا التراث العمراني وقيمة ومعاينة ودلالاته التاريخية والمعمارية والفنية المتعددة (المالكي: ٢٠٠٤: ١٨). ويؤكد فيليس أوديس بأنه لا معاصرة من دون أصالة ولا أصالة صادقة من دون معاصرة (فيليب، ١٩٩١م: ٦٢).

وعلى ذلك فهذه الاتجاهات الثلاثة ترتبط ما يؤول إليها التراث العمراني، وبفكر التنمية الخاص بتطوير هذا التراث. ويمكن حصر هذه الاتجاهات في (حسن، ١٩٩٨م):

١ -سياسة الحفاظ، وما تشمله من ترميم وصيانة، وحماية تعكس القيمة الرمزية والمعنوية للمباني التراثية.

٢ -سياسة الإزالة والإحلال والتجديد وإعادة البناء والتعمير وتعكس هذه السياسة القيمة النفعية للمباني التراثية.

٣ -سياسة إعادة التأهيل والارتقاء، وتعكس القيمتين النفعية والمعنوية للمباني التراثية.

فمعالم التراث العمراني التاريخية تمثل شاهداً حياً على أصالة العمران وعراقته وارتباطه الوثيق بالبيئة المحلية والعادات والتقاليد المتوراثة؛ فهو يشكل عنصراً مهماً من عناصر الهوية الثقافية والمعمارية. كما أنه يمثل ذاكرة الأمة بكل ما فيها من أحداث على مرّ التاريخ، تأثرت بالظروف الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والبيئية؛ فهو يعكس عمق التفاعل الايجابي مع البيئة المحيطة (الزهراني، ١٤٢٩هـ: ٣٧). والتراث العمراني منظومة تعكس قصة التطور الحضاري للإنسان عبر التاريخ، وكيفية تعامله مع البيئة العمرانية. وفي هذا الإطار كان لابد من الحفاظ عليه وإبراز أهميته وقيمه ومعاينة ودلالاته المتعددة والمتنوعة. ويعدّ التراث العمراني ثروة حضارية تهتم بها الشعوب والأمم على اختلافها لأنها تجد فيه هويتها وأصالتها فتسعي إلى العناية به وحمايته، وتعمل على إكمال مسيرة تطورها لتبقي دائماً متوائمة مع ظروف عصرها والتحولات الحضارية التي تعيشها. فالعمارة تاريخاً وتوصلاً، نمواً وتطوراً، وعلينا أن نعي ذلك ونحن ندعو إلى الحفاظ على التراث العمراني (المالكي، ٢٠٠٤م: ١٧).

ولعل ما يميز التراث العمراني هو صموده عبر الزمن حتى وصل إلينا يروي إنجازات الأجداد ومفاخرهم، وهو بهذا الصمود إنما يقاوم الكثير من الكوارث والصعوبات والتحديات والأضرار التي تتسبب في ضياع معالم وعناصر هذا التراث وفقدانه، مما يجعلنا أمام مسئولية أكبر ونحن نعمل على المحافظة على ما تبقي من التراث العمراني وصيانته ضد ما يتعرض له من محاولات تشويه وإزالة، سواء كانت بتأثيرات طبيعية أو بشرية تسهم كل منها بتصدع وانهيار المباني، وبالتالي زوالها في حال عدم ترميمها وصيانتها والسعي للحفاظ عليها (de Andrade, 1979: 153-168).

التراث العمراني في المملكة

تتمتع المملكة العربية السعودية بغنى متنوع في مجال التراث العمراني، على نطاق مناطقها الإدارية المختلفة، من مبانٍ تاريخية وقصور وتراث شعبي وعمارة تقليدية. ومن الواضح أن التراث العمراني بالمملكة يشير إلى الدلائل الفعلية المحسوسة على حكمة الأجداد، وتكيفهم مع بيئتهم (الهيئة العليا للسياحة، ١٤٢٦هـ: ١٣). ومع ذلك نجد أنه، وحتى وقت قريب، لم تبذل الجهود الفعلية لحماية القيمة والأهمية التي تتمتع بها معالم ومواقع التراث العمراني بالمملكة. فالمملكة العربية السعودية تتميز بتراث عمراني فريد في طرزه وعناصره ومكونات بنائه، ولأهميته كان لابد من تسجيله وتوثيقه وتسهيل دراسته من قبل الباحثين والمؤسسات العلمية ومراكز البحث العلمي (البيني، ١٤١١هـ: ٧).

على الرغم من عمليات التحضر والتطور السريعتان والمستمرتان، التي شهدتهما المملكة، إلاّ أنه يلاحظ وجود الكثير من المباني التراثية التي هي نماذج ممتازة لفن العمارة التقليدية وصمودها بالبقاء على الرغم من التأثيرات التي يفرضها التحضر والتطور. فما زالت العديد من المباني التراثية والأحياء التقليدية في مناطق مختلفة من المملكة تقف شهادة ورمزاً للتواصل الحضاري المعماري الذي تتميز به المملكة.

إن دراسة التراث العمراني في المملكة وحمايته والحفاظ عليه يأتي من منطلق كونه يمثل خلفيه حضارية وتكويناً مميزاً يجب الحفاظ عليه، وعلى طرزه ومكونات عناصره المعمارية المتفردة. حيث إن هذا التراث العمراني يحمل في طياته عبق الماضي وأحداثه وفنونه وإبداعاته. ونرى في عالم اليوم دولة حديثة النشأة والتكوين، كالولايات المتحدة الأمريكية، لم يكن لها جذور تاريخية حضارية في القدم تحاول جاهدة أن تضع هذه الجذور وتقوم بتعظيم تراثها وإظهار قيمته بشتى الوسائل، فما بال التراث العمراني في المملكة العربية السعودية الضارب الجذور في القدم، والذي يحمل قيماً ثقافية وتاريخية وفنية وحضارية، إضافة إلى أصالة العمارة وتميزها؟.

العناية بالتراث العمراني:

لأهمية التراث العمراني في حياة الأمم والشعوب فقد كثرت الدعوات للعناية والاهتمام به، فقد تبنت العديد من الهيئات والمنظمات برامج محددة للمدن التاريخية والمباني التراثية، كما أفردت عدداً من الجامعات العالمية والعربية برامج ومواد تتعلق بدراسة التراث العمراني والاهتمام به، ولقد وجد التراث العمراني اهتماماً متزايداً على نطاق واسع من العالم أصبحت معه العناية بالتراث تشكل تجربة مميزة فريدة.

لقد أصبح الاهتمام بالتراث العمراني والعناية به مطلب وطني لكثير من الدول وذلك للعديد من الجوانب أهمها (الزهراني، كباشي ١٤٣٠هـ):-

١ -انه يمثل الهوية الوطنية العمرانية.

٢ -أن التراث، بشكل عام، يربط الحاضر بالماضي.

٣ -انه مصدراً من مصادر المعرفة.

٤ -أن هذا التراث، بشكل عام والتراث العمراني بشكل خاص، يمثل تراث الأمة وتاريخها الأصيل حيث يعد روح الوطن ووجدانه وموروث الأجيال.

٥ -أن التراث العمراني يحمل قيم ورسائل مختلفة (دينية، وتاريخية، واجتماعيه، وروحية، وفنية... الخ).

٦ -أن هذا التراث يمثل ثمرة التفاعل بين المجتمع ومحيطه، حيث تؤثر العادات والتقاليد الاجتماعية على هذا التراث.

٧ -أن التراث غير قابل للتجديد فإذا ما أتلف ممتلك تراثي، أو أزيل من الوجود فإنه لا يمكن أن يعود كما كان، ولا يمكن إعادة أصالته بعد تدميره.

٨ -يعدّ التراث العمراني مصدراً من مصادر الدخل الوطني بما له من علاقة في الجذب السياحي، إضافة إلى كونه مصدراً من مصادر إيجاد فرص عمل.

٩ -انه وسيلة للتعارف والسلام بين الشعوب والمجتمعات، فكل مجتمع له تراث خاص به فمن خلال التعرف على تراث أي مجتمع تستطيع أن ترسم صورة لذلك المجتمع. والعمارة في الجزيرة العربية، بشكل عام، تمثل البساطة، وتعطي دلالة عن القيم الاجتماعية والثقافية لسكان الجزيرة العربية.

عناية المملكة العربية السعودية بالتراث العمراني:

لقي التراث العمراني في المملكة العربية السعودية اهتماماً واضحاً تشكل تجربة فريدة من أهمها:

١ -توجيه خادم الحرمين الشريفين معالي وزير الشئون البلدية والقروية بأن تحتفظ كل مدينة وبلدة بحيها التقليدي.

٢ -مشروع الجنادرية والقرى الشعبية ضمن فعاليات المهرجان الوطني للتراث والثقافة، الذي يحظي براعية رسمية من أعلى المستويات.

٣ -تبنت حكومة المملكة العربية السعودية "جائزة الملك فهد للعمارة الإسلامية"، الذي يجسد اهتمامها الفكري والحضاري بالتراث العمراني على أوسع نطاق.

٤ -إنشاء "جائزة الأمير سلطان بن سلمان للتراث العمراني"، حيث تهدف الجائزة إلى إيجاد وعي مجتمعي بمفهوم العناية بالتراث العمراني والحفاظ عليه وتطويره وتشجيع التعامل معه كمنطلق لعمران مستقبلي أفضل، ينبع من ثوابت العمران الأصيل للمملكة العربية السعودية وحفزا إلى الإبداع في مجالات التراث العمراني المختلفة. كما تشمل الجائزة ثلاثة فروع هي:

- المشروع العمراني.
- الحفاظ علي التراث العمراني.
- بحوث التراث العمراني.

٥ -من التجارب التي قامت بها حكومة المملكة:

- تجربة مدينة جدة في الحفاظ علي التراث العمراني بوسط المدينة وإعادة تطويرها. وقد أنفق عليها ما يزيد على ٧٥٠ مليون ريال (٢٠٠ مليون دولار أمريكي) لترميم وتجديد المنطقة التاريخية، التي ستدرج ضمن عناصر التراث العالمي في اليونسكو في المستقبل القريب (آل سعود، ٢٠٠٨م).
- تجربة الحفاظ علي حي الطريف في الدرعية.
- تجربة الحفاظ علي حي البجيري في الدرعية.
- ويتم حالياً ترميم الدرعية وإعادتها إلى سابق وضعها كمركز تراثي وثقافي وفقاً لمعايير المواقع التراثية العالمية الصارمة لليونسكو – وقد تم تقديم الدرعية كأحد مواقع التراث العالمي لعام ٢٠١٠م (آل سعود، ٢٠٠٨م).
- تجربة قرية مفتاحه في مدينة أبها، التي تمتد علي مساحة سبعة ألاف متر مربع، والتي ما زالت تحتفظ ببعض الأنماط المعمارية المحلية.

٦ -ظهور أنماط من العمارة المعاصرة تجمع بين الأصالة والآخذة بالتقنية الحديثة ويتمثل ذلك في:

- قصر الحكم في الرياض والدوائر الحكومية المساندة والسجد الجامعة والأسواق والساحات المفتوحة.

- حي السفارات،الذي يقع شمال غرب مدينة الرياض،الذي يتسم تصميم مبانيه ومنشاته بالطابع المعماري التقليدي.

٧ -كما لوزارة الشئون البلدية والقروية برنامج للتراث العمراني لدراسته وتوثيقه وتصنيفه والعناية به والاستفادة منه. وقد بدأ هذا البرنامج عام ١٤٠٨ هـ ولازال مستمراً حتى اليوم. ويهدف هذا البرنامج إلي:

- اتخاذ القرار بشان ما يجب الحفاظ عليه وتطويره.
- الطريقة التي يمكن بها الحفاظ علي المناطق الغنية بالتراث العمراني وطرق إحيائها.
- وضع تقييم شمل للأنماط العمرانية وإعداد الطرق الإرشادية للتصميم العمراني لكل منطقة للاستفادة منها في تخطيط المناطق الحديثة.
- التأكيد علي أهمية التراث العمراني والحفاظ عليه من خلال إشراك الأمانات والبلديات في هذا البرنامج.
- بث الوعي عن طريق وسائل الإعلام المختلفة بأهمية التراث العمراني.

انجازات الهيئة العامة للسياحة والآثار

إنجازات الهيئة العامة للسياحة والآثار في مجال التراث العمراني (آل سعود، ٢٠٠٨م):

- قاعدة بيانات كاملة لمواقع التراث العمراني.
- وضع وتبني المعايير التي تضمن حماية وصيانة مواقع التراث العربي والإسلامي.
- وضع المعايير الصارمة لمنع التدمير العشوائي لمباني التراث العمراني.
- اقتراح وتبني مؤتمر التراث العمراني في الدول العربية والإسلامية.
- قانون حماية وصيانة وتطوير التراث العمراني.
- وضع معايير تصنيف مواقع التراث العمراني.
- الموافقة على الخطة الوطنية الخمسية للآثار والمتاحف، التي تنصب على حماية التراث العمراني في المملكة وتطويره. وتغطي الخطة المجالات التالية:
  - برنامج إعادة إعمار القرى الثقافية وتنميتها.
  - برنامج تنمية مراكز المدن التاريخية.
  - برنامج تنمية الأسواق القديمة وإعادة تأهيلها.
  - برنامج إعادة تأهيل المباني الحكومية التاريخية.
- تنظيم المؤتمرات الدولية لحماية التراث العمراني وتنميته.

- إنشاء كلية السياحة والآثار في جامعة الملك سعود مع تنظيم برامج تدريبية لإدارة مواقع التراث العمراني.
- طباعة أدلة خاصة بالطرق التقليدية لبناء المباني الطينية والحجرية القديمة وترميمها باستخدام الطين والحجر.
- مشاريع الفنادق التراثية.
- تعاون أفراد المجتمع لإعادة تأهيل القرى القديمة وحمايتها.
- برامج التوعية العامة والاجتماعية.

كما تؤمن الهيئة العامة للسياحة والآثار بأهمية إشراك المجتمع المحلي في عملية المحافظة على التراث العمراني، لذلك حرصت الهيئة على القيام بالزيارات الميدانية ولقاء الأهالي وملاك المباني التراثية؛ وعلى سبيل المثال بعض من أهالي قرية آل خلف بمنطقة عسير كانوا ولعدة سنوات يعارضون جهود المحافظة على تراث قريتهم المميز، وذلك خوفا من فقدان الملكية والتأثير السلبي على العادات والتقاليد، وعند اللقاء بهم وإيضاح الأبعاد التنموية والفوائد الاقتصادية والثقافية التي ستنتج من إعادة تأهيل المباني التراثية لقريتهم صار لديهم قناعة وأيدوا البدء في إعادة تأهيل بلدتهم ميدانياً.

إدارة التراث العمراني بالمملكة العربية السعودية

إن اهتمام عالمنا المعاصر بإدارة التراث العمراني وحمايته هو اهتمام بحضارة الشعوب وتراثها، لما يحمله من قيم ومعاني ودلالات ثقافيه وحضاريه وعمرانية تشكل رمزاً حقيقياً لهوية الشعوب، وعنصراً مهماً للانتماء والوحدة. فهذه القيم والمعاني التاريخية والعمرانية تعمل على تشكيل المجتمع وتماسكه وبنائه وتوحيده. ولقد أدركت العديد من الدول هذه المعاني والقيم التاريخية، والحضارية، والجمالية، وعملت على توظيفها والاستفادة منها باستثمار مبانيها ومواردها في مجال صناعه السياحة، من خلال إعادة استخدام هذه المباني التراثية والتاريخية.

لقد جاء الاهتمام بإدارة التراث العمراني نتيجة لعوامل متعددة ومختلفة أهمها:

١ -الدمار الذي لحق بالتراث العمراني، إضافة إلى المخاطر الطبيعية والبشرية.

٢ -الإهمال وسوء أعمال الترميم والصيانة.

٣ -قلة الوعي لدى المواطنين بأهمية التراث العمراني.

٤ -محاولات الهدم المتسارع للمواقع ومعالم التراث العمراني وتشويهه، ومن ثم طمس الإرث الحضاري للأمم والشعوب.

كان من الطبيعي أن تستدعي معالجة كل هذه القضايا التراثية التي تؤرق المهتمين بالتراث العمراني إدارة فاعلة لمعالم ومواقع التراث العمراني من أجل حمايته والحفاظ عليه والتعريف

بأهميته وقيمته ومعانيه ودلالاته التاريخية الثقافية الجمالية والعلمية، ومن ثم إتباع منهجيه محددة المعالم تعنى بإدارة التراث العمراني، كما هو ماثل في الدور الذي تقوم به هيئة اليونسكو وغيرها من الهيئات والمنظمات العربية الإسلامية.

إن إدارة التراث العمراني تشمل الحفاظ والحماية على عناصره ومكوناته الرئيسة الممثلة في:-

- المباني والمدن التاريخية والتراثية.
- القرى التراثية.
- الأحياء التراثية.
- التراث الشعبي.

كما أن إدارة التراث العمراني بالإضافة إلى مكوناته وعناصره الرئيسة تشتمل أيضاً على ما يلي:

- وضع التشريعات والنظم واللوائح التي تعمل حماية معالم ومواقع التراث العمراني على النطاق العالمي والإقليمي والوطني.
- التعريف بأهمية معالم ومواقع التراث العمراني وقيمه ومعانيه ودلالاته التاريخية والجمالية والثقافية والفنية.
- إتباع العديد من السياسات والخطط التي تعمل على الحفاظ على التراث العمراني وحمايته مثل سياسة إعادة البناء الترميم، والتجديد، إعادة التأهيل، إعادة الاستخدام، والتوظيف.
- إتباع سياسة الاهتمام بالوعي الجماهيري (Public Awareness)، وبقيم ومعاني ودلالات التراث العمراني وأهميته.
- وضع المواصفات الفنية للمنشات التقليدية ومواصفات المحافظة على العمارة والتقليدية، من خلال الوعي بالمبادئ العلمية للتصميم والبناء وأعمال الترميم والصيانة والتأهيل لاستخدامات جديدة.

منهجية إدارة التراث العمراني

إن منهجية إدارة التراث العمراني تبني على قواعد وأسس محددة تتخذ من عملية الحفاظ على مواقع ومعالم التراث العمراني وسياسة الحماية أسلوباً ومنهجاً يعمل على تحقيق ما يلي:

١ -الحفاظ على مواقع ومعالم التراث العمراني:

يشكل الحفاظ على مواقع ومعالم التراث العمراني أسس منهجية إدارة التراث العمراني. فأهمية الحفاظ على معالم التراث العمراني تأتي من الدمار والخراب الذي يتعرض له التراث العمراني

على نطاق واسع في العالم، وكذلك نتيجة للتطور الفكري الثقافي المجتمعي المنادي بالحفاظ على التراث العمراني، ومعالمه، وموارده، لأهميته التاريخية، والفنية، والجمالية. إضافة إلى أن التراث العمراني يجسد الهوية الثقافية، والتاريخية، والفنية للعديد من المجتمعات الإنسانية.

كما إن العديد من دول العالم تهتم كثيراً بالتراث العمراني ومعالمه المختلفة لأنه بدأ يشكل قاعدة أساسية لاقتصادها الوطني من خلال إتباع سياسة ترميم وتأهيل معالم ومباني التراث العمراني في استخدامات سياحية جديدة (الفنادق التراثية، والمطاعم، والمنتجعات)، أصبحت تمثل رافداً رئيساً للعديد من اقتصاديات الدول التي تسعي إلى تنويع مصادر مواردها الوطنية.

إن منهجية إدارة التراث الثقافي في مجال الحفاظ على معالمه وموارده التراثية تعتمد على تداخل العديد من الخطوات والعناصر، والتي يمكن إجمالها فيما يلي:

أ – حصر معالم وموارد التراث العمراني ومعرفتها وتحديد طبيعتها ومعالجة عناصرها المعمارية المختلفة.

ب –توثيق وتسجيل مواقع ومعالم التراث العمراني، مع إعطاء وصف موجز للموارد فمسألة توثيق وتسجيل معالم التراث العمراني أصبحت عملية رئيسة في الحفاظ عليها.

ج – تقييم معالم وموارد التراث العمراني، وذلك بغرض إبراز القيم الثقافية والاجتماعية والتاريخية والاقتصادية والفنية والمعمارية. ويتم التقييم عادة من خلال وضع معايير وأطر تتمثل في طبيعة المعلم التراثي، ومحيطه التاريخي، وبيئته المادية، وحالته الراهنة، ومدي ندرته، وأصالته.

د – تحديد المخاطر البشرية والطبيعية التي تواجه معالم التراث العمراني، والعمل على معالجتها والتقليل منها، قدر المستطاع، وذلك من خلال إتباع العديد من الخطط والبرامج والسياسات الفاعلة التي تعمل على حمايته والحفاظ عليه والتعريف بأهميته وقيمته ومعانيه ودلالاته المختلفة.

٢ –سياسة الحماية المتكاملة:

وهي أن تتضافر وتتكامل الجهود الرسمية لمؤسسات الدولة وهيئاتها، المناط بها إدارة التراث العمراني، والمجتمع المحلي، من خلال إنشاء حس وطني يتمثل في إن هذا التراث ثروة وطنية يجب حمايتها وصيانتها والحفاظ عليها. وتعتمد سياسة الحماية المتكاملة على العديد من الوسائل والطرق، التي تعمل على تحقيق الهدف منها. ومن هذه الوسائل القوانين والتشريعات الداعمة لحماية التراث العمراني، سواء كانت تشريعات دولية أو وطنية (محلية)، وكذلك الوسائل والوسائط الإعلامية المتعددة، التي تعمل على توعية المجتمع بقيم وأهمية التراث ومن ثم حمايته.

٣ -شراكة المجتمع:

تتخذ منهجية إدارة التراث العمراني من إشراك المجتمع مبدأً أساساً لها، حيث تقوم المجتمعات المحلية (Local Community) بدورٍ مهم وفاعل في المحافظة على معالم ومواقع التراث العمراني وحماية، ويأتي ذلك من خلال مشاركتها الفعلية في وضع الخطط والسياسات الداعمة للحفاظ على التراث العمراني وحماية، باعتبار أن المجتمع المحلي شريك فعلي، وأصحاب مصلحة ومنفعة من هذه الموارد والمعالم التراثية. كذلك تعمل إدارة التراث العمراني على تمثيل المجتمعات المحلية في لجنة المواقع التراثية، مما لهذه اللجنة من دورٍ فاعل تطلع به في توعية الجمهور بأهمية التراث العمراني ومنافعه المتعددة.

دور الجهات المختلفة في إدارة التراث العمراني:

إن دور الجهات المختلفة في تنمية وتطوير وإدارة التراث العمراني بجميع أنواعه سيساهم في الحفاظ عليها واستثمارها اقتصادياً لصالح المجتمع، وكذلك إيجاد فرص عمل جديدة هي من المحاور المهمة في حماية ميراث هذه الأمة من الاندثار... إذا يلزم عمل دراسات جادة ومتخصصة لسرعة تنفيذ أعمال تنمية التراث ليتماشي مع الاتجاهات العالمية، ويكون التراث العمراني لهذا البلد محط أنظار العالم أجمع (الحمدان، ١٤٢٤هـ).

أولا: دور الجهات الحكومية:

يتعلق دور الجهات الحكومية بإنشاء المؤسسات المعنية بالحفاظ على التراث العمراني ومبانيها ومتاحفها ومعاملها ومستودعاتها... إلخ، وتوظيف وتعين المختصين في الحفاظ على التراث العمراني، وأيضاً في إصدار الأحكام والأنظمة والتعاميم والمواثيق الخاصة بالحفاظ على التراث العمراني وتطبيقها، ومعاقبة من يخالف ذلك.

كما تساهم المؤسسات الحكومة، كل فيما يخصه، في الحفاظ على التراث العمراني، فوزارة العدل مثلاً، لا تعطي صكوكاً للأراضي، وخاصة المنح الزراعية، إلاّ بعد التأكد من عدم وجود مواقع أثرية. وكذلك وزارة النقل لا تشق الطرق إلاّ بعد التأكد من عدم وجود مواقع أثرية، وبناءً على ذلك فإن لها دور مهم في إنشاء الطرق بعيداً عن المواقع الأثرية. وكذلك وزارة الشئون البلدية والقروية لا توافق على إنشاء مباني حكومية على مواقع أثرية، وأيضاً المساهمة في عمل حرم لمواقع الآثار خاصة داخل المدن (الحمدان، ١٤٢٤هـ).

كما أيضاً للجهات الحكومية دور يتعلق بتوعية الجمهور، بأهمية الحفاظ على التراث العمراني، من خلال الإعلام، الصحافة والقنوات المرئية والمسموعة والشبكة العنكبوتية وغيرها. وكذلك بإقامة المؤتمرات الدولية وتشجيع المواطنين بالمشاركة في هذه المؤتمرات والندوات.

أيضاً تساهم الجهات الحكومية في الحفاظ على التراث العمراني من خلال إقامة الجوائز التشجيعية للحفاظ على التراث.

وكذلك يأتي دور الجهات الحكومية في توعية الجمهور من خلال وزارة التربية والتعليم، حيث تنظم الوزارة، أو إدارات تعليم المناطق، أو المحافظات زيارات لتلاميذ المدارس للمواقع التراثية، وبيان أهمية الحفاظ على التراث العمراني.

ثانيا: دور المجتمع المحلي:

ويأتي دور المجتمع من خلال إشراكه في عمليات المسح الأثري، والتنقيب، والترميم، والصيانة، والحراسة، وكذلك الاستشارات وحضور الاجتماعات الخاصة بطرق الحفاظ على التراث العمراني. وكذلك يأتي دور المجتمع في زيادة الوعي الأثرية بالمشاركة في الكتابة في الصحافة وإقامة الندوات والمحاضرات العامة.

وأيضاً للمجتمع المحلي دور في تشجيع أبناءه على المحافظة على التراث العمراني بنشاء كراسي البحث، مثل كرسي الأمير سلطان بن سلمان للتراث العمراني في جامعة الملك سعود. وكذلك يأتي دور المجتمع في إنشاء المتاحف الخاصة فهناك العشرات من المتاحف الخاصة للمحافظة على التراث، فهناك على سبيل المثال، متحف أحمد الوشمي في الرياض، ومتحف عبد الرؤوف خليل في جدة، ومتحف خالد أبو الخير في المدينة المنورة،.

ثالثا: دور مؤسسات القطاع الخاص:

لمؤسسات القطاع الخاص دور مهم جداً تمويل بعض عمليات الحماية والمحافظة على التراث العمراني، وذلك عن طريق التبرع المالي، سواء بالتكليف المباشر لإحدى المؤسسات، أو بطرح عملية الترميم في مناقصة محدودة، أو قيام الجهة المتبرعة بتكليف إحدى المؤسسات المعروفة لديها بالتنفيذ، ويتم ذلك كله طبقاً للشروط والمواصفات التي يحددها المختصين بإدارة التراث العمراني (الحمدان، ١٤٢٤هـ).

خطة إدارة التراث العمراني:

تبنى خطة إدارة مواقع ومعالم التراث العمراني، بصورة رئيسة، على مبدأ أساس يتمثل في حماية هذه المواقع، والحفاظ عليها من عوامل التلف الطبيعية والبشرية، وأيضاً العمل على حصر التراث العمراني، وتوثيقه، والتعريف به داخلياً وخارجياً. إضافة إلى تخطيطه والاهتمام به وتهيئته للعرض، كمورد من موارد التنمية السياحية الثقافية، بغرض صناعة السياحة، والاستثمار السياحي في معالم وموارد التراث العمراني، التي تعد من أهم مقومات الجذب السياحي.

أهداف خطة إدارة التراث العمراني:

تمثل خطة إدارة التراث العمراني دليلاً توجه القائمين على أمر التراث العمراني لإتباع سياسات وبرامج ووسائل محددة لتحقيق أهداف هذه الخطة. وتتمثل هذه الأهداف فيما يلي:

- تحقيق روح الانتماء لمواقع التراث العمراني، والعمل على إعطائه وظيفة في حياة المجتمع المحلي بإتباع سياسة التنمية السياحية المستدامة، التي تسعى إلى جعل حماية التراث العمراني جزءاً لا يتجزأ من برامج الخطط الإستراتيجية في الدول.
- العمل على حماية التراث العمراني وعرضه والتعريف به ونقله للأجيال القادمة.
- تبني السياسات والتشريعات والمعايير الدولية، التي تعمل على الحفاظ على التراث العمراني وإدارته، بصورة علمية فاعلة.
- العمل على نشر الوعي الثقافي بأهمية مواقع التراث العمراني (التاريخية، والثقافية، والفنية، والاقتصادية) بين المواطنين وزوار مواقع التراث العمراني على السواء.
- إشراك المجتمعات المحلية في عملية إدارة مواقع التراث العمراني والمحافظة عليها، مع السعي على إنشاء جمعيات تعمل على نشر ثقافة حماية مواقع التراث العمراني.
- تشجيع ملاك التراث العمراني على الحفاظ عليه والاعتزاز به.
- تطوير الأبحاث والدراسات العلمية والفنية بطريقة تمكن من مواجهة المخاطر والمهددات، التي تواجه مواقع التراث العمراني.
- التأهيل والتدريب للعاملين في إدارة المواقع بغرض رفع القدرات واكتساب المهارات، خاصة في مجال الحماية والإدارة، ونشر الوعي بأهمية مواقع التراث العمراني.
- إعداد برامج للترميم والصيانة كجزء من خطة إدارة مواقع التراث العمراني لمعالجة مخاطر الأنشطة الطبيعية والبشرية.

متطلبات تحقيق أهداف خطة إدارة التراث العمراني:

لتحقيق أهداف خطة إدارة التراث العمراني يتطلب أن تتسم خطة الإدارة بالآتي:

- أن تكون هذه الأهداف وبرامجها محددة، وقابلة للقياس، والتحقيق، وأن يكون لها إطار زمني.
- أن تكون مرنة وذات بدائل متعددة.
- أن يشارك في وضعها ورسم سياساتها الخبراء والمتخصصين في مجال التراث العمراني وإدارة التراث والخبراء في مجال التخطيط.

وأخيراً يعتمد قياس نجاح خطة إدارة التراث العمراني على مدى تحقيق أهدافها كما أشارت اللائحة الدولية للسياحة الثقافية للمجلس الدولي للمعالم والمواقع (ICOMOS) الصادر في العام (١٩٩٩م). وكما ذكر سابقاً، أن الهدف الرئيس من إدارة التراث العمراني هو إبراز أهميته والمحافظة عليه لصالح المجتمع المضيف وزواره، إضافة إلى تأهيله بهدف استدامته. والاستدامة تتطلب وجود إدارة فاعلة وتوعية بأهمية التراث العمراني وقيمه، ومعانيه، ودلالاته التاريخية، والثقافية، والفنية، والاقتصادية.

هيكلة خطة إدارة التراث العمراني بالمملكة:

تتطلب إدارة التراث العمراني العمل على محورين رئيسين يشكلان قوام هيكلة الخطة الإستراتيجية، هما المحور النظري، والمحور العملي (التطبيقي) كما بينت في الشكل رقم (١).

١- المحور النظري:

يتمثل هذا المحور في إدارة النظم والهياكل، فالنظم تشمل القوانين، التي تهتم وتعني مختلف أوجه الإدارة، وهي نظم ولوائح توضع لتحديد وتصنيف المهام والعلاقات الخاصة بالأفراد والوحدات والأقسام. أما الهياكل فتعدّ ضرورة إدارية تنظيمية، فالإدارة تتطلب وضع هيكل لأقسام ووحدات الإدارة المختلفة المتمثلة في الإدارة المالية والمحاسبة، والإدارة الفنية (المسح، والرسم، والترميم، والتصوير)، وإدارة المشاريع، وإدارة الإعلام والتوعية، وغيرها من الإدارات الضرورية للحفاظ على التراث العمراني وتسويقه.

٢- المحور العملي (التطبيقي):

يعدّ هذا الجانب أساس الخطة الإستراتيجية لإدارة مواقع ومعالم التراث العمراني. وهو يعتمد بصورة رئيسة على العمل الميداني، وإنجاز هذا الجانب من الخطة يعتمد على الكثير من الوسائل والآليات والخطوات العملية الآتية:

١- المسح الميداني:

تشكل هذه الخطوة محور خطة عمل إدارة التراث العمراني، التي تتمثل في إجراء مسح ميداني شامل لحصر مواقع ومعالم التراث العمراني في المملكة. يشكل هذا المسح قاعدة معلومات (Data Base) تعتمد عليها الدولة في إدارة تراثها العمراني. ويشمل المسح الإجراءات التالية:

- حصر معالم وموارد المواقع وذلك من خلال تحديد طبيعة الموارد والمعالم (أحياء، وقرى، وآثار عمرانية).
- وصف موقع ومعلم التراث العمراني.
- معرفة حالة الموقع الراهنة من حيث المخاطر والمهددات الطبيعية والبشرية.

٢- التحليل والتقييم:

من خلال المعلومات التي جمعت من المسح الميداني وتحليلها وتقيمها نستطيع أن تحدد وفق معايير وأسس معينة ما إذا كانت تنطبق على الموقع والمعلم التراثي الشروط الخاصة، التي تستوجب العمل على حفظه وحمايته وإدارته. وتتمثل هذه الشروط والمعايير في استيفاء الموقع للقيم (التاريخية، والثقافية، والفنية، والجمالية، وقيم التفرد والأصالة).

٣- الخطة التنفيذية:

عند استيفاء الموقع والمعلم التراثي للشروط والمعايير المحددة، التي تستوجب حفظه وصيانته وإدارته بناءاً على أهميته، يبدأ العمل على وضع الخطة موضع التنفيذ وفق منهجية متكاملة ومتداخلة يراعى فيها الآتي:

- إيجاد الطرق والوسائل والآليات، من برامج وسياسات تعمل على تحقيق أهداف الخطة بصورة فاعلة تحقق الهدف الرئيس للخطة (المحافظة على مواقع ومعالم التراث العمراني وحمايتها).
- وضع البرامج والسياسات التي تشمل خطط العمل (طويلة الأجل، متوسطة الأجل والخطط السنوية).

٤- تهيئة مواقع التراث العمراني سياحياً:

الهدف الرئيس لتخطيط مواقع ومعالم التراث العمراني وتهيئتها سياحياً هو حماية الموقع والحفاظ عليه أولاً، ثم العمل على توظيفه، بعد تأهيله وتهيئته، واستغلاله في استخدامات سياحية جديدة، بهدف تحقيق فوائد ومنافع اقتصادية، واجتماعية، وثقافية متعددة. مع الأخذ في الاعتبار أن تخطيط وتهيئة مواقع ومعالم التراث العمراني تستوجب مراعاة الآتي:

- مراعاة الطابع الذي تتميز به مواقع ومعالم التراث العمراني بحيث يكون هناك انسجام وتناغم في التصميم تتلاءم وطبيعة الموقع.
- مراعاة ضرورة المحافظة على البيئة المحيطة بالموقع التراثي.
- كما أن تصميم وتوزيع الاستخدامات السياحية الجديدة داخل مواقع التراث العمراني أو حوله يجب ألاّ يؤثر ذلك على الرؤيا البصرية لموقع التراث العمراني، حتى لا يؤدي ذلك إلى طمس معالمه وخلق ما يعرف بالتشوهات السياحية للمواقع.

مراعاة هذه العلاقات البينية في الخطة الإستراتيجية لإدارة التراث العمراني، وفق رؤية علمية ومنهجية إدارية واضحة المعالم، يمكن أن تقود إلى خلق علاقة تنموية إيجابية مستدامة تعود بالنفع اقتصادياً على المجتمع المحلي وتحافظ على مواقع وموارد التراث العمراني.

الشكل رقم (١) يوضح هيكلة خطة إدارة التراث العمراني بالمملكة.

هيكلة خطة إدارة التراث العمراني في المملكة

سياسات وبرامج إدارة التراث العمراني بالمملكة:

عند إدراك أهمية التراث العمراني، في المملكة العربية السعودية، وعوامل التلف والمخاطر، التي تهدد بقائه كإرث إنساني يصبح من الضروري وضع سياسة وبرامج داعمة للحفاظ على هذا التراث العمراني، حيث إن أعمال الترميم للأجزاء التالفة والصيانة وإعادة المنشآت الساقطة تعدّ كلها إجراءات وأساليب غير كافية. إذ أن من الضروري تبني سياسة علمية متكاملة للحفاظ على التراث العمراني بالمملكة لها وسائلها وآلياتها الفاعلة لضمان الحماية لهذا التراث. وتشمل سياسات الحفاظ والبرامج لإدارة التراث العمراني بالمملكة ما يلي:

سياسة الحفاظ المتكاملة:

تشمل سياسة الحفاظ المتكاملة (Integrated Conservation Policy) وسائلاً وطرقاً تعمل على حماية التراث العمراني بالمملكة والحفاظ عليه، وهذه السياسة تتمثل فيما يلي:

١ – الجهود الرسمية للدولة ممثلة في الهيئة العامة للسياحة والآثار، فالهيئة بحكم مسؤوليتها الإدارية تساعد وتعمل على تنفيذ البرامج والخطط، التي تعمل على ترميم معالم التراث العمراني وصيانته والمحافظة عليه وفق القوانين والنظم المحلية والدولية.

٢ – جهود المجتمع المحلي ويتمثل في إشراكه في عملية حماية التراث العمراني، وذلك من خلال التوعية بأهميته التاريخية، والثقافية؛ فالحفاظ على التراث العمراني وحمايته يمثل هدفاً وطنياً مشتركاً.

٣ – وضع خطة عملية لإدارة التراث العمراني قابلة للتطبيق على جميع معالم التراث العمراني في المملكة تعمل على رسم السياسات ووضع البرامج والخطط الداعمة للمحافظة عليها.

٤ – الاستدامة العمرانية للنسيج والطابع العمراني لمعالم التراث العمراني، الذي مازالت بحالة جيدة ومحافظة على هيكلها العمراني، وذلك من خلال تجديد وإعادة الإنشاء والإحياء، ومن ثم إعادة التوظيف والاستخدام في وظائف سياحية جديدة تعمل على الحفاظ على نسيجه العمراني وحمايته.

آليات ووسائل تحقيق سياسة الحفاظ المتكاملة:

تحتاج سياسة الحفاظ المتكاملة إلى آليات ووسائل لتنفيذ سياستها وخططها وبرامجها الداعمة للحفاظ على التراث العمراني، وهذه الوسائل والآليات تتمثل في الآتي:

١ – التسجيل والتوثيق: يجب أن تتسم عملية التوثيق والتسجيل بكافة المعلومات والبيانات الخاصة بالحالة الراهنة لمواقع ومعالم التراث العمراني بالمملكة.

٢ – الصيانة والترميم: أعمال الصيانة والترميم التي تعمل على إبقاء كل ما هو أحسن في النسيج العمراني حتى تعود مباني التراث العمراني لحالتها السابقة فتكون مؤهلة لاستخدامات جديدة.

٣ – إعادة التأهيل للاستخدام والاستدامة: عادة ما تكون آلية إعادة التأهيل لاستخدامات جديدة عبر ثلاثة مراحل قد تكون متداخلة مع بعضها وقد تسبق إحداهما الأخرى إلاّ أنها تكمل بعضها بعض (المالكي، ٢٠٠٤م: ٦٦–٧٠) وهي:

- الصيانة والترميم.
- اختيار الوظيفة المناسبة للمبنى التراثي.
- التحويرات الفضائية لمواءمة الوظيفة المختارة.

سياسة الارتقاء:

تتعامل سياسة الارتقاء مع مواقع ومعالم التراث العمراني باعتبارها جزءاً من الماضي والحاضر والمستقبل، فهي بهذا المعنى تعكس البعد المتغير للزمن، والمتمثل في النظر إلى التراث العمراني باعتباره إرثاً حضارياً مع عدم إغفال أهمية العمل على تلاؤم مكوناته مع المستجدات والتطورات الحالية في مجال العمران (حسن، ١٩٩٨م: ٣).

إن جوهر سياسة الارتقاء يعتمد على رصيد التحولات والتغيرات الاجتماعية والاقتصادية وتقييم آثارها على مدن التراث العمراني، ووضع البرامج والخطط، التي تعمل على تنميتها والمحافظة على مكونات عناصرها العمرانية والارتقاء بالجانب المعيشي والاقتصادي للسكان المحليين في مواقع ومعالم التراث العمراني.

إن سياسة الارتقاء بمعالم ومواقع التراث العمراني بالمملكة تعني الاهتمام والارتقاء بثلاثة قيم أساسية هي:

١ – الارتقاء بالبنية المادية لمواقع ومعالم التراث وهو يعني المحافظة على النسيج العمراني ومكوناته وفي مقدمتها الأبنية وتجديد بنيتها وتطويرها لتلاءم الاحتياجات الحالية.

٢ – الارتقاء بالبنية المعنوية لمعالم ومواقع التراث العمراني ويعنى به إعادة الاعتبار للتراث العمراني وتنميته كقيمة عليا، وتشجيع الانتماء الحضاري والوعي بأهميته والحفاظ عليه.

٣ – أما على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي فيتمثل الارتقاء بمجموعة من الإجراءات المتعلقة بتحسين الوضع الاقتصادي الاجتماعي للسكان المحليين القاطنين بالقرب من مواقع ومعالم التراث العمراني، وذلك عبر إيجاد مجالات استثمار جديدة للمباني

التراثية وأحياء بعض المهن والحرف والصناعات التقليدية، بالإضافة إلى توظيف بعض المباني باستخدامات استثمارية جديدة تراعي البيئة العمرانية والاجتماعية للمنطقة.

مكونات سياسة الارتقاء وآلياتها:

تتمثل مكونات سياسة الارتقاء وآلياتها في الآتي:

١ -التوثيق: والذي يشمل تقويم معلومات وبيانات وصفية للحالة الراهنة لمواقع ومعالم التراث العمراني، وكذلك حالة الأبنية والنسيج العمراني، بالإضافة إلى توثيق عناصر مكونات المباني.

٢ -الإطار التشريعي والمؤسساتي: وهو مجموعة القوانين والإجراءات المتعلقة بضبط ومراقبة أعمال البناء في معلم وموقع التراث العمراني وكذلك توفر المؤسسات الرسمية والشعبية والهيكلة الإدارية القادرة على رسم الخطط للحفاظ على التراث العمراني.

٣ -التمويل: الذي يهدف إلى إيجاد الموارد الاقتصادية للقيام بتنفيذ الأهداف التأهيلية والتخطيطية من ترميم وصيانة من قبل المؤسسات والإدارات المعنية.

٤ -الاستدامة العمرانية: التي تعتمد على وضع برامج وخطط لصيانة وترميم مواقع ومعالم التراث العمراني والحفاظ عليها وتدريب الكوادر المهنية وتعميق الشعور بأهمية الانتماء الوطني والحضاري لهذا لوطن.

سياسة إعادة النظر في سياسات تخطيط المدن في أنظمة البناء:

يستوجب الحفاظ على التراث العمراني، في مدن ومناطق المملكة، إعادة النظر في سياسات التخطيط العمراني وأنظمة البناء والترميم والهدم والإزالة، التي تتبعها الأمانات والبلديات (السواط، ١٤٢٤هـ).

قلما تراعي السياسات التخطيطية والأنظمة العمرانية، في المملكة، التراث العمراني، وتستهدف الحافظ عليه. ويجب أن تعمل سياسة إعادة النظر في تخطيط المدن وأنظمة البناء وفق الآتي:

١ – انسجامها واندماجها مع السياسات العليا لتخطيط المدن وتنظيمها وإدارتها في أعلى قمة الهرم.

٢ – مراجعة فاحصة لأساليب وسياسات التخطيط الإقليمي والحضري من أجل الحفاظ على مواقع معالم التراث العمراني.

٣ – مراجعة أنظمة وقوانين البناء والهدم والإزالة لتتماشى مع سياسات الحفاظ على التراث العمراني في المملكة.

آليات تنفيذ سياسة إعادة تخطيط المدن وأنظمة البناء:

هناك العديد من الوسائل والآليات، التي يجب تطبيقها، من أجل تنفيذ سياسة إعادة تخطيط المدن، وأنظمة البناء، وذلك من أجل الحفاظ على مواقع ومعالم التراث العمراني، التي تضررت كثيراً بسبب هذه السياسات التخطيطية، وتشمل هذه الآليات ما يلي (السواط، ١٤٢٤هـ):

١ – تأسيس جمعية أو مجلس محلي يضم المختصين في مجال التراث العمراني جنباً إلى جنب مع المختصين في مجال التخطيط العمراني حتى يتم تفادي تدمير وهدم معالم ومواقع التراث العمراني.

٢ – تكوين آلية ملائمة لمنح تراخيص ترميم وصيانة المباني التراثية، ومن ثم تأهيلها وتوظيفها بما يتناسب مع طبيعتها.

٣ – الحفاظ على أصالة المباني التراثية عند القيام بأعمال الترميم والصيانة وفق خطط علمية مدروسة.

٤ – مراعاة أن تكون عمليات إعادة تأهيل المباني التراثية والنسيج العمراني ضمن الإطار العام للتخطيط المستقبلي للمدن والقرى والأحياء التراثية.

برامج التراث العمراني بالمملكة:

من أجل الحفاظ على التراث العمراني بالمملكة كان لابد من وضع الخطط، التي تعمل على حمايته والحفاظ عليه، وهذه الخطط يجب النظر إليها بأنها مكملة ومتضافرة مع السياسات والبرامج الخاصة بإدارة التراث العمراني في المملكة. وفيما يلي عرض لأهم الخطط الخاصة بإدارة التراث العمراني بالمملكة:

١ – برامج توجيه الاستثمارات في مشاريع الحفاظ على التراث العمراني وإدارته:

في هذا الإطار يقوم قطاع الأمانات والبلديات بدور مهم، وذلك من خلال تخصيص مشاريع ترميم المباني التراثية له، لكي يقوم بأعمال الصيانة والترميم والتشغيل والإدارة وفق شروط وإجراءات علمية تحددها الهيئة العامة للسياحة والآثار وذلك بهدف إعادة تأهيل المباني التراثية واستثمارها سياحياً واقتصادياً، من قبل القطاع الخاص، مما يزيد من الدخل ويحقق عائداً مالياً للمستثمر، ويحافظ في الوقت نفسه على مواقع ومعالم المباني التراثية.

٢ – التدريب والتأهيل:

يؤدي العنصر البشري دوراً مهماً في إعادة إحياء التراث العمراني من خلال العملية الإدارية والتصميمية والإشرافية. وفي هذا الجانب فإن خطة إدارة التراث العمراني تعمل على تدريب

وتأهيل الكوادر البشرية فنياً وإدارياً، وذلك من أجل الحفاظ على التراث العمراني، وإدارته بصورة علمية مدروسة.

٣- برنامج تفعيل الدور الإعلامي:

إن الحفاظ على مواقع ومعالم التراث العمراني وإدارته يتطلب وضع خطة إعلامية بصورة منهجية لها دور فاعل في هذا المجال. فغياب وقصور الدور الإعلامي يعدّ من أبرز الأسباب، التي تسببت في فقدان العديد من مواقع ومعالم التراث العمراني بالمملكة. فالإعلام بوسائله وآلياته المختلفة يعدّ اليوم حجر الزاوية في التوعية بأهمية التراث العمراني، وإبراز قيمه، ومعانيه التاريخية، والثقافية، والعمرانية المتعددة، كما أنه يعمل أيضاً على توعية المواطنين بأهمية الحفاظ على تراثهم العمراني، لما يمتاز به من خصائص، وسمات حضارية وثقافية، لها دلالاتها وأبعادها في تشكيل الهوية الوطنية. وفي هذا الإطار فإن خطة إدارة التراث العمراني من خلال تفعيل الدور الإعلامي تعمل على ما يلي:

١ – إبراز الأهمية التاريخية والثقافية والعملية للتراث العمراني.

٢ – نشر الوعي العام بين المواطنين للحفاظ على تراثهم العمراني.

٣ – تفعيل مشاركة أفراد المجتمع ومؤسساته المختلفة في الحفاظ على التراث العمراني وحمايته.

٤ – التوعية بكيفية إدارة التراث العمراني وفق الطرق والمناهج العلمية المتخصصة في هذا المجال.

٥- الخاتمة:

تزخر المملكة العربية السعودية بتراث عمراني متفرد ومتعدد يشمل على ثلاثة عناصر رئيسية هي: المدن والأحياء القديمة، والقرى التقليدية، والآثار العمرانية، وتتجسد هذه العناصر في الطرز المعمارية وتصاميم المباني وزخارفها وتقسيمات الأبواب والشبابيك والنوافذ والجدران. وهذه العناصر الرئيسة للتراث العمراني لا تنفصل عن المعطيات الحضارية والاجتماعية والثقافية للإنسان الذي طورها وجسد فيها عاداته وتقاليده وقيمه الدينية والاجتماعية.

فالتراث العمراني، في المملكة، يعدّ كنزاً حضارياً وشاهداً ورمزاً يعبر عن إبداع الإنسان ورؤاه الفنية الجمالية عبر مسيرة تاريخه العمراني الحضاري. فهو يعكس ويبرز عناصر الفن، والجمال، والتميز، والأصالة. ولهذا فهو يشكل لبنة بناء المجتمع، ووحدته، وتماسكه بإبرازه الهوية الوطنية والثقافية للمملكة، من خلال إبراز دورها التاريخي، وأصالة شعبها، وحضارة مجتمعها، بما يشجع الحفاظ على هذا التراث، والتمسك به، لربط الأجيال الحاضرة بماضيها وأرثها العمراني. فأهمية التراث العمراني، في المملكة، تتجسد في العديد من القيم، والمعاني، والدلالات الثقافية، والفنية، والجمالية، والتاريخية، والاقتصادية، والعلمية.

لأهمية هذا التراث فقد سعى البحث إلى وضع سياسة متكاملة تعمل على الحفاظ عليه وحمايته؛ وذلك من خلال إتباع الوسائل والآليات، التي تعمل على بقائه كإرث إنساني وطني، مثل: أعمال وإجراءات التوثيق والتسجيل والصيانة والترميم وإعادة التأهيل للاستخدام في وظائف جديدة.

يشير البحث إلى أن فاعلية سياسة الحفاظ المتكاملة تتطلب تضافر وتكامل الجهود الرسمية للدولة (الهيئة العامة للسياحة والآثار)، وجهود المجتمع المحلي، وذلك من خلال إنشاء منظومة شراكة فاعلة يناط بها الحفاظ على هذا التراث وحمايته، من خلال التوعية بأهميته، وقيمه، ومعانيه ودلالاته الاجتماعية والثقافية والجمالية، التي تعكس الاستدامة العمرانية لنسيجه وطابعه العمراني المتفرد.

إن من أهم النتائج التي خرج بها هذا البحث هو وضعه خطة إدارة التراث العمراني بالمملكة، التي بنيت على مبدأ أساس مهم وهو حماية مواقع ومعالم التراث العمراني بالمملكة والحفاظ عليها والتعريف بها وبأهميتها. وهذه الخطة تمثل نوعاً من المرشدات، التي تساعد العاملين والقائمين على إدارة التراث العمراني في المملكة، في إتباع سياسات وبرامج تعمل على تحقيق أهداف هذه الخطة الإدارية. وقد تم وضع إطار متكامل لهذه الخطة المقترحة من حيث الأهداف ووسائل وطرق التنفيذ. كما عمل البحث أيضاً على هيكلة الخطة الإدارية لإدارة التراث العمراني، التي تمثلت في محورين أساسيين (نظري وعملي)، انظر الشكل رقم (١)، كما عملت الخطة أيضاً على وضع السياسات والبرامج الداعمة لمساندة الخطة وتنفيذها بغية تحقيق أهدافها. وقد تجلى ذلك في وضع العديد من السياسات والبرامج الفاعلة، التي تساعد على الحفاظ على هذا التراث العمراني ودراسته (سياسة الحفاظ المتكاملة، سياسة الارتقاء، سياسة تخطيط المدن وأنظمة البناء).

خلاصة القول أنه إذا ما تم الاستفادة من خطة إدارة التراث العمراني المقترحة، في هذه الدراسة، وفق السياسات والبرامج المساعدة والمساندة لهذه الخطة الإدارية بإتباع الوسائل والآليات، التي تؤدي إلى تنفيذها، فمن المأمول أن تحقق أهدافها المرسومة، لاسيما الحفاظ على مواقع ومعالم التراث العمراني وحمايتها والاستفادة منها اقتصادياً واجتماعياً في استثمار مبانيها التراثية. هذا بالإضافة إلى الاستفادة من فهم عمليات التكيف البيئي، وفهم تنوع عناصر مكونات التراث العمراني، في منطقة الدراسة، بما يفيد في وصل المجتمعات بتاريخها الحضاري القريب، والتمسك به، وإبراز أهميته التاريخية والثقافية والعلمية والاقتصادية والجمالية والعمل على حمايته، ففي الحفاظ عليه حماية لتاريخ الأمة وإرثها الحضاري.

المراجع العربية:

١. البيني، ماركو، ١٤١٩هـ، العمارة التقليدية في المملكة العربية السعودية "المنطقة الوسطى". ترجمة الدكتور أسامة محمد نور الجوهري. وكالة الآثار والمتاحف، وزارة المعارف، المملكة العربية السعودية.

٢. حسن، أحمد يسر، ١٩٩٨م، إطار نظري مقترح لسياسات التعامل مع المناطق التاريخية. ندوة مراكز المدن العربية: إعادة التأهيل عمرانياً، وحضرياً، واجتماعياً. ١٠-١٢ نوفمبر ١٩٩٨م. حلب، الجمهورية العربية السورية.

٣. الحمدان، محمد بن عبد الله (١٤٢٤هـ). ندوة التراث العمراني الوطني وسبل المحافظة عليه وتنميته. بحث مقدم لندوة التراث العمراني الوطني وسبل المحافظة عليه وتنميته واستثماره سياحياً. الرياض مركز الملك عبد العزيز التاريخي (لم تنشر بعد).

٤. الزهراني، عبد الناصر بن عبد الرحمن، ١٤٢٩هـ، التراث العمراني للبلدة القديمة بمدينة العلا والحفاظ عليه. أدوماتو. ع ١٧، محرم ١٤٢٩هـ. مجلة نصف سنوية محكمة تعنى بآثار الوطن العربي. ص ٣٧-٥٨.

٥. الزهراني، عبد الناصر بن عبد الرحمن؛ قسيمة، كباشي حسين، ١٤٣٠هـ، مقدمة إدارة موارد التراث. (د. ن).

٦. آل سعود، سلطان بن سلمان، ٢٠٠٨م، المسؤوليات والفرص في حماية التراث العمراني والحفاظ عليه: تجربة المملكة العربية السعودية. في مؤتمر المسؤوليات والفرص في حماية التراث الثقافي والمحافظة عليه: النظرية، والثقافة والتجربة. كلمة الجلسة الافتتاحية: لصاحب السمو الملكي الأمير سلطان بن سلمان آل-سعود الأمين العام للهيئة العامة للسياحة والآثار، رئيس مجلس إدارة مؤسسة التراث، المملكة العربية السعودية. كلية الفنون والآثار، جامعة البتراء، المملكة الأردنية الهاشمية. ٣-٤ نوفمبر ٢٠٠٨م.

٧. السواط، علي بن محمد، ١٤٢٤هـ، دور البلديات في الحفاظ على التراث العمراني في المملكة. بحث مقدم لندوة التراث العمراني الوطني وسبل المحافظة عليه وتنميته واستثماره سياحياً. الرياض مركز الملك عبد العزيز التاريخي (لم تنشر بعد).

٨. المالكي، قبيلة فارس، (٢٠٠٤م). التراث العمراني والمعماري في الوطن العربي، الحفاظ، الصيانة، إعادة التأهيل، الوراق للنشر والتوزيع، عمان.

٩. الهيئة العليا للسياحة، ١٤٢٦هـ،

المراجع العربية:

١٠. البعلبكي،

١١. البنا، السيد محمود، ٢٠٠٢م، المدن التاريخية خطط ترميمها وصيانتها. مكتبة زهراء الشرق. القاهرة.
١٢. أبو اسحق، إبراهيم بن إبراهيم (١٤٠١هـ)، المناسك وأماكن طرق الحج ومعالم الجزيرة،، دار اليمامة ـ الرياض، ط ٢، سنة ١٤٠١هـ - ١٩٨١م.
١٣. البيني، ماركو، ١٤١٩هـ، العمارة التقليدية في المملكة العربية السعودية "المنطقة الوسطى". ترجمة الدكتور أسامة محمد نور الجوهري. وكالة الآثار والمتاحف، وزارة المعارف، المملكة العربية السعودية.
١٤. الجوهري، إسماعيل بن حماد (١٤٢٨هـ)، معجم الصحاح. اعتنى به خليل مأمون شبحا. دار المعرفة. بيروت – لبنان.
١٥. الحجيري، إبراهيم بن سعد (١٤٢٢هـ) حياة الأجيال في عروس الجبال العلا (د. ن).
١٦. حسن، أحمد يسر، ١٩٩٨م، إطار نظري مقترح لسياسات التعامل مع المناطق التاريخية. ندوة مراكز المدن العربية: إعادة التأهيل عمرانياً، وحضرياً، واجتماعياً. ١٠-١٢ نوفمبر ١٩٩٨م. حلب، الجمهورية العربية السورية.
١٧. الحصين، محمد بن عبد الرحمن (١٤١٢هـ) خصائص البيئة العمرانية للاحواش بالمدينة المنورة، مجلة جامعة الملك سعود م ٤،صـ ٣٧-٩١.
١٨. الحمدان، محمد بن عبدالله (١٤٢٤هـ). ندوة التراث العمراني الوطني وسبل المحافظة عليه وتنميته. بحث مقدم لندوة التراث العمراني الوطني وسبل المحافظة عليه وتنميته واستثماره سياحياً. الرياض مركز الملك عبد العزيز التاريخي (لم تنشر بعد).
١٩. الرويثي، محمد أحمد، ١٤١٧هـ، جوانب من الشخصية الجغرافية للمدينة المنورة. الطبعة الثانية، المدينة المنورة (د. ن).
٢٠. الزهراني، عبد الناصر عبد الرحمن، ١٤٢٧هـ، عوامل تلف المواقع الأثرية: حالة دادان (الخريبة). جمعية التاريخ الآثار بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية. سلسلة مداولات علمية محكمة للقاء السنوي للجمعية – ٧ المنامة مملة البحرين (٢٠-٢٣ ربيع الأول ١٤٢٧هـ). ص ٥١٥-٥٥٧.
٢١. الزهراني، عبد الناصر بن عبد الرحمن، ١٤٢٩هـ، التراث العمراني للبلدة القديمة بمدينة العلا والحفاظ عليه. أدوماتو. ع ١٧، محرم ١٤٢٩هـ. مجلة نصف سنوية محكمة تعنى بآثار الوطن العربي. ص ٣٧-٥٨.
٢٢. الزهراني، عبد الناصر بن عبد الرحمن؛ قسيمة، كباشي حسين، ١٤٣٠هـ، مقدمة إدارة موارد التراث. (د. ن).

٢٣. الزهراني، عبد الناصر بن عبد الرحمن، ١٤٣٠هـ (أ)، التخطيط السياحي للمناطق التراثية: العلا أنموذجاً. مجلة جامعة الملك سعود ٢١، السياحة والآثار (١)، ص ص ٧٣-١٠٠، الرياض.
٢٤. الزهراني، عبد الناصر عبد الرحمن، ١٤٣٠هـ (ب) دراسة لأهم عوامل تلف موقع قرح الأثري، في محافظة العلا. (لم تنشر بعد).
٢٥. الزهراني، عبد الناصر عبد الرحمن، ١٤٣٠هـ (ج) دراسة الدرعية القديمة (لم تنشر بعد).
٢٦. آل سعود، سلطان بن سلمان، ٢٠٠٨م، المسؤوليات والفرص في حماية التراث العمراني والحفاظ عليه: تجربة المملكة العربية السعودية. في مؤتمر المسؤوليات والفرص في حماية التراث الثقافي والمحافظة عليه: النظرية، والثقافة والتجربة. كلمة الجلسة الافتتاحية: لصاحب السمو الملكي الأمير سلطان بن سلمان آل-سعود الأمين العام للهيئة العامة للسياحة والآثار، رئيس مجلس إدارة مؤسسة التراث، المملكة العربية السعودية. كلية الفنون والآثار، جامعة البتراء، المملكة الأردنية الهاشمية. ٣-٤ نوفمبر ٢٠٠٨م.
٢٧. السواط، علي بن محمد، ١٤٢٤هـ، دور البلديات في الحفاظ على التراث العمراني في المملكة. بحث مقدم لندوة التراث العمراني الوطني وسبل المحافظة عليه وتنميته واستثماره سياحياً. الرياض مركز الملك عبد العزيز التاريخي (لم تنشر بعد).
٢٨. الشريف، عبد الرحمن صادق، ٢٠٠٢م، جغرافية المملكة العربية السعودية. ج ١. ط ٦. دار المريخ، الرياض.
٢٩. شاهين، عبد المعز. ترميم وصيانة المباني الأثرية والتاريخية. نحو وعي حضاري معاصر سلسلة الثقافية الأثرية والتاريخية، مشروع المائة كتاب ٢٤. ١٩٩٤م.
٣٠. الشايب، م. عبد الله بن عبد المحسن. أهمية التراث العمراني وإعادة التأهيل: قصر ابراهيم بالهفوف مثلاً. بحث مقدم لندوة التراث العمراني الوطني وسبل المحافظة عليه وتنميته واستثماره سياحياً. الرياض – مركز الملك عبد العزيز التاريخي. شعبان ١٤٢٤هـ / أكتوبر ٢٠٠٣. (غير منشور).
٣١. الصالح، ناصر عبد الله (١٤٠٤هـ)، المؤثرات والأنماط الجغرافية للعمارة التقليدية بالمملكة العربية السعودية. مطابع المقاصد الإسلامية.
٣٢. عبد الكريم، احمد عبد الله احمد علي (١٤١٤هـ) هذه هي العلا بين الماضي والحاضر، مراجعه وإخراج محمد سعد الحجيري، الجمعية التعاونية المتعددة الأغراض بالعلا، الرياض.

٣٣. عبد الهادي، ١٤٣٠هـ. محاضرة ألقاها في قسم إدارة موارد التراث والإرشاد السياحي ٩ محرم ١٤٣٠هـ.
٣٤. عبد الهادي، محمد، ١٩٩٧م، **دراسات علمية في ترميم وصيانة الآثار غير العضوية.** مكتبة الزهراء. القاهرة.
٣٥. العبودي، محمد بن ناصر (د.ث) المعجم الجغرافي للبلاد السعودية (بلاد القصيم).
٣٦. عثمان، محمد عبد الستار، (د. ت)، سدوس وتحصيناتها الدفاعية: دراسة تاريخية أثرية معمارية (دراسة حالة). دار الوفا لدنيا الطباعة والنشر والتوزيع. الإسكندرية.
٣٧. العجمي، عباس عرفان، (١٩٩٩م)، صيانة وتشغيل ونظافة المساجد بالمملكة العربية السعودية، وطرق التخطيط لها ومتابعته. ندوة عمارة المساجد، كلية العمارة والتخطيط، جامعة الملك سعود، الرياض.
٣٨. العزاوي، عبد الستار، الترميم والصيانة للمباني الأثرية والتراثية. المطبعة الاقتصادية – دبي. الإمارات العربية المتحدة. ١٩٩١م.
٣٩. العزاوي، عبد الستار، جزيرة دلما المباني التراثية وجهود الترميم والصيانة. إصدارات مركز زايد للتراث والتاريخ. الإمارات العربية المتحدة. ٢٠٠٢م.
٤٠. عسكر، سمير أحمد، (١٩٩٧م)، أصول الإدارة. دار القلم، الإمارات العربية المتحدة – دبي.
٤١. عليان، جمال، ٢٠٠٥م، الحفاظ على التراث الثقافي، نحو مدرسة عربية للحفاظ على التراث الثقافي وإدارته. سلسلة عالم المعرفة المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب الكويت العدد ٣٢٢.
٤٢. العمير، عبد بن إبراهيم (١٤٢٨هـ)، العمارة التقليدية في نجد. دراسات آثارية (٤) سلسلة علمية محكمة تصدرها الجمعية السعودية للدراسات الآثارية. الرياض.
٤٣. الغرفة التجارية الصناعية بالرياض، ١٤٢٤هـ، توجهات القطاع الخاص نحو الاستثمار في مواقع التراث العمراني. بحث مقدم لندوة التراث العمراني الوطني وسبل المحافظة عليه وتنميته واستثماره سياحياً. الرياض مركز الملك عبد العزيز التاريخي (لم تنشر بعد).
٤٤. الفقير، بدر بن عادل (١٤٢٦هـ)، تغير الأنماط السكنية في مدينة الدرعية، دراسة تحليلية في الجغرافيا الحضارية. دارة الملك عبد العزيز، الرياض.
٤٥. الفيروزبادي، الإمام مجد الدين محمد بن يعقوب، ١٤٠٧هـ. القاموس المحيط والقابوس الوسيط لما ذهب من كلام العرب شماميط. تحقيق مكتب تحقيق التراث مؤسسة الرسالة للطباعة والتوزيع والنشر. بيروت.

٤٦. الكرمي، حسن سعيد، ١٩٦٣م. الهادي إلى لغة العرب. دار لبـنان للطباعة والنشر. بيروت.
٤٧. كعكي، عبد العزيز، البيوت التقليدية في المدينة المنورة. مجلة مركز بحوث ودراسات المدينة المنورة، العدد الثاني. بتاريخ ١٣مارس ٢٠٠٩م (http://www.al-madinah.org/madina/magazine.php).
٤٨. كعكي، عبد العزيز، البيوت التقليدية في المدينة المنورة: أثر مواد البناء وأساليبها في تجانسهاالعمراني. مجلة مركز بحوث ودراسات المدينة المنورة، العدد السابع. بتاريخ ١٣مارس ٢٠٠٩م (http://www.al-madinah.org/madina/magazine.php).
٤٩. المالكي، قبيلة فارس، (٢٠٠٤م). التراث العمراني والمعماري في الوطن العربي، الحفاظ، الصيانة، إعادة التأهيل، الوراق للنشر والتوزيع، عمان.
٥٠. اللحام، نسرين رفيق، (٢٠٠٧م)، التخطيط السياحي للمناطق التراثية باستخدام تقنية تقييم الآثار البيئية. دار النيل للنشر والطبع والتوزيع، القاهرة.
٥١. متولي، محمد ١٩٧٠م، حوض الخليج العربي. مكتبة الأنجلو المصرية.
٥٢. مواثيق الإيكموس.
(http://www.international.icomos.org/charters/venice_f.htm).
٥٣. ميثاق المحافظة على التراث العمراني في الدول العربية وتنميته. الهيئة العامة للسياحة والآثار، ١٤٢٤هـ (لم ينشر بعد).
٥٤. النافع، عبد اللطيف بن حمود، ٢٠٠٤م، الجغرافيا النباتية للمملكة العربية السعودية. (د. ن).
٥٥. نصيف، عبد الله بن ادم (١٤١٦هـ) العلا دراسة في التراث الحضاري والاجتماعي، جامعه الملك سعود، الرياض
٥٦. نظام الآثار في المملكة العربية السعودية. الهيئة العامة للسياحة والآثار (لم ينشر بعد).
٥٧. النعيم، عبد الله ١٤٢٧هـ. ما هكذا تورد الإبل: السياحة وتخريب التراث. جريدة الرياض ع ١٤٠٥٤، السبت ٢٥ ذي القعدة ١٤٢٧هـ – ١٦ ديسمبر ٢٠٠٦م١٤٠٥٤.
٥٨. النويصر، محمد بن عبد الله،، ١٤١٩ هـ، خصائص التراث العمراني في المملكة العربية السعودية (منطقة نجد)، دارة الملك عبد العزيز للنشر، السعودية.
٥٩. هارون، عبد الحكيم عبد الوهاب، والحصين، محمد بن عبد الرحمن (١٤٢٣هـ)، صور من التراث العمراني. الرياض (د. ن).

٦٠. الهمداني، الحسن بن أحمد بن يعقوب (١٩٧٤م) صفة جزيرة العرب، تحقيق: محمد بن علي الأكوع الحوالي، وأشرف على طبعه: حمد الجاسر، منشورات دار اليمامة للبحث والترجمة والنشر، الرياض.
٦١. الهيئة العامة للسياحة والآثار. ماس (http://www.scta.gov.sa/).
٦٢. الوشمي، صالح بن سليمان (١٤٠٨هـ)، الجواء. سلسلة هذه بلادنا. رعاية الشباب، المملكة العربية السعودية– الرياض
٦٣. الوكالة المساعدة للآثار والمتاحف، "د. ت"، أسوار وأبراج الدرعية القديمة. الوكالة المساعدة للآثار والمتاحف، وزارة المعارف. المملكة العربية السعودية.
٦٤. مبادئ لاهور (١٩٨١م).
٦٥. اليونسكو، (١٩٨٥م)، الاتفاقيات والتوصيات التي أقرتها اليونسكو بشأن حماية التراث الثقافي.
٦٦. اليونسكو، (٢٠٠٥م)، المبادئ التوجيهية التنفيذية لاتفاقية التراث العالمي. موقع على الشبكة العنكبوتية (http://whc.unesco.org/en.gidelines).

المراجع الأجنبية:

1. de Andrade, R. M. F. 1979, The Conservation of Urban Sites. In The Conservation of Cultural Property. Museums and Monuments. XI. P. 153-168.